تكثيف الحدث لبنية الفعل وأثره في عملية التواصل

The intensification of the event to the actual component and its impact on the communication process

أ.م.د. صدّام حمّو حمزة

Asst. Proof. Dr. Saddam Hmmo Hamza

جامعة كركوك / كلية التربية للبنات

Kirkuk University / College of Education for Girls

dr.saddamkaplan@uokirkuk.edu.iq

الملخص

المراد بتكثيف الحدث لبنية الفعل تكاثف الأطراف الفاعلة واجتماعهم على إيقاعه بشدة إلى أقصاه، ويتحقق ذلك بمسلكين: الأول بإلحاق علامة تثنية أو جمع بالفعل المسند إلى مثنى أو جمع أو بالإحالة الى المثنى بضمير الجمع؛ ولا يتّبع المتكلم هذا المسلك إلا لإحداث زخم دلالي يعبّر عن مقاصد الخطاب بدقة متناهية تنسجم مع واقع الحال، وهذا الإجراء الأسلوبي يعكس مدى دقة العربية في التعبير عن مقاصد المتكلمين.

كلمات مفتاحية: تكثيف الحدث، المركب الفعلي، الأطراف الفاعلة، حال الخطاب، عملية التواصل.

Summary

What is meant by the intensification of the event for the structure of the action is the intensification of the actors and their coming together to beat it intensely to the utmost. This is achieved in two ways:the first is with the khaq as a sign of duality or plural with a verb attributed to a dual or plural, or by referring the dual to a plural pronoun. The speaker does not follow this path except to create a semantic momentum that expresses the objectives of the speech with extreme precision that is consistent with the reality of the situation. This stylistic procedure reflects the accuracy of Arabic in expressing the speakers' intentions.

Keywords: event intensification, actual component, actors, discourse situation, communication process.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على من نطق بهذا اللسان بياناً لانت له أعناق أرباب الكلام، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام الأطهار أجمعين:

لا تزال العربية بحراً زاخراً لا ينضب عطاؤه، فما سبر باحث أغوارها إلا أتى بدرّة من مكونِ خزينتها الثرّ، وهي تمتلك طاقة تعبيرية هائلة تعطي المتكلم سعة في التعبير عمّا يدور في خلده بدقة متناهية، ومن أمثلة هذه الطاقة التعبيرية تكثيف الحدث للمركب الفعلي موضوعة البحث، ويراد به إلحاق علامة تثنية أو جمع بالفعل المسند إلى مثنى أو جمع، أو الإحالة إلى المثنى بصيغة الجمع، وإنما يتبع المتكلم هذا الإجراء خارجاً عن القواعد المعيارية والصيغ القياسية لتحقيق ملمح أسلوبي لا سبيل إليه مع الصيغ القياسية، ويتمثل هذا الملمح الأسلوبي بتكثيف الحدث المدلول عليه بالفعل، لإعلام المخاطب بأنّ الفعل قد تكاثف على إيقاعه عدة إطراف، أي: إنّ هنالك عدة جهات قد تكاثفت وتجمعت لإيقاع الفعل بصورة جماعية إلى أقصاه، وعلى هذه الفكرة يقوم هذا البحث الموسوم بـ(تكثيف الحدث لبنية الفعل وأثره في عملية التواصل) مقسماً إلى مطلبين:

الأول: تكثيف الحدث للمركب الفعلي بالتطابق العددي.

الثاني: تكثيف الحدث للمركب الفعلي بالتخالف العددي.

ثم ينتهي البحث بخاتمة تعرض النتائج التي تمخض عن البحث، وختاماً فهذا العمل هو جهد المقل، إن وفقت فيه فذلك بفضل الله، وإن أخفقت فمن نفسي، وحسبي أن اجتهد والله المستعان.

توطئة

الإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه" (الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٠).

وعرّفه ابن يعيش بقوله: "أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى... إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة" (ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، ٢٠٠١م، صفحة ٢٠/ ج١).

"وقد اهتم النحاة بالإسناد اهتماماً كبيراً واعتمدوا المسند والمسند إليه ركنين أساسيين للجملة العربية" (اللطيف، ١٩٨٤م، صفحة ٣٢).

وقد عقد سيبويه باباً للمسند والمسند إليه قال فيه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، أي الخبر. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثال ذلك يذهب عبد الله، فلا بُد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُد من الآخر في الابتداء" (سيبويه(ت١٨٠هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٢٣/ ج١).

والمسند إليه في كلام سيبويه الآنف الذكر هو المحدَّث عنه، والمسند هو المحدِّث به، وهذا ما جرى عليه النحاة من بعد سيبويه واعتمدوه في كتبهم، فقد اعتمدوا المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية مسنداً إليه، والخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية مسنداً (الاستربازي، د.ت، صفحة ٨/ ج١).

والإسناد رابطة معنوية بين المسند والمسند إليه، فيجعل كلا من الركنين متعلقاً بالآخر سواء أكاد ذلك التعلّق بين الاسم والاسم أو بين الاسم والفعل، فيحصل بتكاملهما وبتزاوجهم علاقة بيان تؤديهما هذه البنية القاعدية الصغرى للغة ذات الشكل الثنائي (مسند ومسند إليه) (معزة، ٢٠١٤م، صفحة ٢١).

وتجري العربية الفصحى على لزوم مطابقة المسند إليه المسند في العدد وفي النوع بزيادة علامات صرفية تلحق بنهاية الفعل أو تسبقه، أمّا مبنى الفعل نفسه فصيغة لا تقبل أن تدخل في الجدول الصرفي الخاص بالعدد أو بالجنس؛ لأنّ ذلك خاص بمباني الأسماء، وعلّة ذلك أنّ الفعل مدلوله جنس عام، وهو يقع من القليل والكثير والذكر والأنثى سواء بسواء؛ ولهذا فهو لا يُعَد ولا يؤنّث، والذي يلحق الفعل زوائد صورية مكررة لفكرة الجنس والعدد في المسند إليه المتقدم (الأقطش، ١٩٩٥، صفحة ٢٨٢).

وحين يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل في الجملة الفعلية فإن مسلك العربية الفصحى لا يترك الفعل يتحكم كثيراً في الفاعل اللاحق لا في الجنس ولا في العدد، وفي الأغلب الأعم يلتزم الفعل صورة ثابتة كما لو أنّه أداة محايدة دورها في مبناها المعجمي ولا عمل لها في شكل مسند إليه بعدها، وبمعنى آخر يكثر في الفعل أن يحافظ على مبناه الصرفي الذي له خارج إطارات التعليق النحوية، فيرد بلا زوائد صرفية، وخلّوه من تلك الزوائد ملحوظ حتى في مواضع القياس يقتضي القياس وجودها.

ويظهر ذلك جليّاً في الكلام الفصيح شعراً ونثراً؛ والزائدة البارزة والمعترف بفصاحتها في هذا المقام هي تاء التأنيث الساكنة ليس غيرها، وهي لا تؤثر أبداً على قضية الإسناد الموجودة في الجملة (الأقطش، ١٩٩٥، صفحة ٢٨٢).

وقد يستفرغ المتكلم جهده في استهداف مداخل المتلقي فيضرب صفحاً عن صيغة قياسية إلى أخرى خارجة عن القياس، ولا يفعل ذلك إلا عندما يظهر له أنّ في غير القياسية فائدة معنوية تفتقر إليها الأولى، ومن مظاهر ذلك الالتزام بالمطابقة العددية بين الفعل وفاعله المثنى أو الجمع، وذلك بالحاق علامة تثنية أو جمع في الفعل (الألف أو الواو أو النون) في حال كون الفاعل مثنى أو جمعاً سالماً أو الإحالة إلى المثنى بضمير الجمع؛ ولا يتبع المتكلم هذه الاستراتيجية إلا لتحقيق ملمح أسلوبي لا سبيل إليه مع الأسلوب القياسي، ويتمثل هذا الملمح الأسلوبي بتكثيف الحدث لبنية الفعل، والمقصود بتكثيف الحدث تكاتف الأطراف الفاعلة على إيقاع الفعل بصورة جماعية قوية يبيّن عظم الحدث المعبر عنّه بالفعل، ويتحقق ذلك بنهجين:

الأول: بالحاق علامة تثنية أو جمع في الفعل المسند إلى فاعل ظاهر.

والثاني: بالإحالة بضمير الجمع الى المثنى.

وعلى فكرة تكثيف الحدث لبنية الفعل يقوم هذا البحث مقسماً إلى مطلبين اثنين:

الأول: تكثيف الحدث لبنية الفعل بالمطابقة العددية.

الثاني: تكثيف الحدث لبنية الفعل بالمخالفة العددية.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

المطلب الأول: تكثيف الحدث لبنية الفعل بالمطابقة العددية

مذهب جمهور النحاة أن العربية تطابق بين الفعل والفاعل في العدد إذا تقدم الاسم على الفعل، فتقول: الرجل قام بالإفراد، والرجلان قاما بالتثنية، والرجال قاموا بالجمع (الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٩٨٤م، صفحة ٣٥٤/ ج١).

وأمّا إذا تقدم الفعل على الاسم المسند إليه فعندئذ يجب إفراد الفعل بتجريده من أيّة علامة دالة على المثنى أو الجمع، حتى وإن كان فاعله مثنى أو جمع؛ أي: لا تتصل بالفعل علامة التثنية ولا علامة جمع للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه، فيقال: قام الرجل وقام الرجلان وقام الرجال، بإفراد الفعل (قام) دائماً؛ إذ لا يقال في الفصحى: قاما الرجلان ولا قاموا الرجال، لأنّ اللغة لا تطابق بين الفعل والفاعل إذا كان الفعل مقدماً على الاسم (الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٩٨٤م، صفحة ٣٥٤/ ج).

يقول ابن مالك: "إذا تقدم الفعل على المسند إليه، فاللغة المشهورة أن لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظة قبلهما" (ابن مالك، ٢٠٠١م، صفحة ١١٦/ ج٢).

ويقول السيوطي: "إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع، نحو: قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات، ومن العرب من يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوال كتاء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث" (السيوطي (ت٩١١هـ)، (د.ت)، صفحة ٣٩٦/ ج١).

وهي لغة من لغات العرب أقرّ بها سيبويه، وذكر بأنّها لغة لبعض العرب لكنّه لم ينسبها لقبيلة، ربما لأنها فاشية في غير قبيلة من قبائل العرب ولعلّها تنتشر في نواحٍ مختلفة من جزيرة العرب، فضلاً عن معرفة العلماء آنذاك بمن يختص بهذه اللغة من أحياء العرب، كحال الشواهد الشعرية التي أوردها سيبويه في كتابه ولم ينسبها إلى أصحابها لشهرتها بين العلماء (ذياب و قزق، د.ت، صفحة ٣٦٦).

قال سيبويه: "إنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة" (سيبويه(ت١٨٠هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٤٠/ ج١).

ذكر سيبويه هذه اللغة عند حديثه عن القاعدة النحوية التي تمنع وقوع فاعلين لفعل واحد، لذلك عدّ الواو في (أكلوني) علامة جمع، كالتاء في (كتبتْ هند)؛ فراراً من مخالفة القاعدة النحوية؛ فالفعل جنس فإذا قلنا: زيد يضرب، استغرق جميع أنواع الضرب، ولم يجز أن يكون دالاً على نوع واحد من الفعل، وإذا كان مستغرقاً للجنس كان أمره واحداً سواء أجمعت الفاعل أو أفردته (الجرجاني، ١٩٧٨م، صفحة ١٧٣).

وقد انشغل النحاة بتأويل هذا التركيب؛ لأنّه يخالف قواعد النحو التي تقرّ بعمل الفعل في فاعل واحد لا غير، دون محاولة للكشف عمّا يضيفه هذا التركيب من معنى وتماسك للتركيب والنص، وقد وصفهما ابن يعيش "أنّها لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم واشعارهم وعليه قولهم: أكلوني البراغيث" (ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، ٢٠٠١م، صفحة ٨٧/ ج٣).

لقد كانت هذه الظاهرة اللغوية خارجة عن الأصل الذي وضعه النحاة واتفقوا عليه من أنّه لا يلتقي فاعلان لفعل واحد في جملة واحدة، لذلك عدّوها عيباً من عيوب الاستعمال اللغوي، بل عدّها الحريري من اللحن (الحريري (ت٥١٦هـ)، (د.ت)، صفحة ٦٥).

ورد عليه الشهاب الخفاجي بقوله: "وليس الأمر كما ذكره فإنّ هذه لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو علامة للتثنية والجمع، والاسم الظاهر فاعلاً، وتعرف بين النحاة بلغة أكلوني البراغيث؛ لأنّه مثالها الذي اشتهرت به، وهي لغة طيء... وقد وقع منها في الآيات والأحاديث وكلام الفصحاء ما لا يحصى" (الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، ١٩٩٦م، صفحة ١٥٢).

وقال ابن الصائغ: "وأنكر قوم من النحويين هذه اللغة وتأوّلوا ما ورد منها، ولا يقبل قولهم في ذلك، بل هي ثابتة بنقل الأئمة" (ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، ٢٠٠٤، صفحة ٣١٣/ ج١).

لم تكن هذه الظاهرة مقصورة على الحديث اليومي عند قبيلة طيء، بل وجدت في بعض اللهجات القديمة، وفي أبيات من الشعر الجاهلي والإسلامي، وهي مضطردة في اللهجات العربية الحديثة (حجازي، (ب.ت)، صفحة ٢٣٣).

إن دور هذه اللغة في القرآن الكريم والحديث الشريف على النحو الذي صرّح به اللغويون والنحويون والمفسرون يجعلنا لا نطمئن إلى هذه المقولات بتضعيف هذه اللغة أو تقليلها أو شذوذها، ولا يمكن الاكتفاء بالقول: بأنّها لغة من اللغات التي وردت في القرآن الكريم، بل لا بُدّ أن يكون لورود هذه اللغة في البيان الأسمى وفي الحديث الشريف ما يبرر استعمالها دلاليّاً وتركيبيّاً.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن التركيب اللغوي للغة أكلوني البراغيث، هومن باب التطور اللغوي الذي يفترض أنّ هذا الأسلوب أسبق في الاستعمال، ثم نتيجة للتطور اللغوي شاع الاستعمال بحذف علامتي التثنية والجمع اختصاراً وتخفيفاً، وأنّ هذه اللهجة تعدّ مرحلة من مراحل التطور اللغوي في حياة العربية، وهي لهجة أسبق من القاعدة العامة المعروفة وهي إفراد الفعل مع الفاعل المثنى أو الجمع (عون، ١٩٥٢م، صفحة ١٦).

وذكر محمد جبر أنّ هذا الأسلوب يشير إلى أصل تاريخي قديم للساميات؛ إذ كان هذا الأسلوب تعبيراً طبيعيّاً لدى الناطقين باللغات السامية، ثم أتيح للعربية مرحلة من التطور تخلّت فيها عن مطابقة الفعل فاعله غير المفرد، فالعربية تميل إلى الإيجاز وحذف ما لا يضر (جبر، ١٩٨٠م، صفحة ١٧٥).

وإذا كانت العربية الفصحى قد تخلصت رويداً رويداً من هذه الظاهرة، فإنّ بقاياها ظلت حيّة عند بعض القبائل العربية القديمة كقبيلة طيء، وحكيت كذلك عن قبيلة بالحارث بن كعب، وقبيلة أزد شنوءة، وهما من القبائل اليمنية التي تمت لأصل قبيلة طيء بصلة (التواب، ١٩٨٨م، صفحة ٢٥٥)؛ ثم نتج عن هذا التركيب تركيباً آخر وهو اللغة المشهورة التي تجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع مع بقاء التركيب الأول؛ ليقدّم مستوى جديداً من التركيب النحوي وُظّف في النص القرآني توظيفاً خاصاً (ذياب و قزق، د.ت، صفحة ٣٦٦).

إنّ التطور في التركيب يصحبه تطور دلالي، لذلك لا بُدّ من العناية بالدلالة عند تفسير الشواهد الخارجة عن الأصل اللغوي الذي استقرت عليه القاعدة، وإنّ هذا الخروج كان لملح دلالي لا أن نكتفي بإرجاعه إلى لغات، أو الاكتفاء بالإشارة إلى أنّه أصل تاريخي قديم.

ولغة أكلوني البراغيث التي وردت بكثرة مضطّردة في الكلام الفصيح ممّا يدل على فصاحتها (الأقطش، ١٩٩٥، صفحة ٢٩٠) لا يمكن الاكتفاء بالقول بأنّها لغة من اللغات السبع التي وردت في القرآن الكريم، بل إنّ لورودها في البيان الأسمى وفي الحديث الشريف ما يبرر استعمالها دلاليّاً وتركيبيّاً، ويتمثل ذلك بتكثيف الحدث بصورة جمعية، أي حصول الحدث والفعل بصورة جماعية قويّة مكثّفة تبيّن عظم الحدث المدلول عليه بالفعل، فعلامة الجمع في الفعل أضفت على الفعل قوة، ودلّت على تكاثف الفاعلين واجتماعهم على إيقاعه (الهتاري، ٢٠٠٧م، صفحة ١٢١)، وهذا المعنى ما كان ليتحقق مع الأسلوب القياسي، فلو قال القائل: أكلَتني البراغيث، لم تدل هذه الصيغة القياسية على قوّة وقوع الأكل له، ولم تدل على اجتماع البراغيث على أكله.

ومن مواطن ورودها في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يم يى يي ذٰ ﴾ الأنبياء: ٣.

مذهب سيبويه أن الواو في (وأسرّوا) حرف مجرّد من معنى الإضمار، فبناء التركيب عنده عبارة عن:

فعل + حرف دال على العدد + فاعل.

وقد صرّح بذلك في قوله: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا [أي: الألف والواو والنون] بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث" (سيبويه(ت١٨٠هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٤٠/ ج٢).

فسيبويه عدّ الواو في (أسرّوا) علامة للجمع كتاء التأنيث في قولنا: كتبت، فرار من مخالفة القاعدة النحوية التي تمنع وقوع فاعلين لفعل واحد، فالفعل جنس يستغرق جميع أنواع الحدث الدال عليه، ولا يجوز أن يكون دالاً على نوع واحد، وإذا كان مستغرقاً للجنس كان أمره واحداً جمعت الفاعل أو أفردته (ذياب و قزق، د.ت، صفحة ٣٧٤)، فالنحاة لا يجيزون جمع الفعل أو التثنية على اللغة المشهورة التي تجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع عند تقديمه على المسند إليه استغناء بما في المسند إليه من علامات (ذياب و قزق، د.ت).

وإذا ضربنا صفحا عن رأي سيبويه بعدِّ الواو في (أسرّوا) حرفاً دالاً على الجمع، وأقبلنا على رأي الخليل الذي يجعل الواو في هذا التركيب ضميراً أسند الفعل إليه (سيبويه(ت١٨٠هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٤٠/ ج٢)، فالمتلقي المتتبع لهذا التركيب النحوي يطرق أسماعه ما يثير انتباهه لتركيب مخالف للمتوقع، إذ يتوقع بعد سماعه للمسند أن يتعرف المسند إليه وهو الفاعل في هذا التركيب، فإذا به يقف على مسند إليه، وهو ضمير الواو دون مرجع سابق له يفسره، فيتشوق لمرجعية تالية للضمير؛ لأنّه لم يجد ما يربطه بما يسبقه فيأتي التفسير والتوضيح مع إدراك المخاطب أنّ هذا التفسير هو الفاعل الحقيقي، لكن التركيب يهدف إلى أن يرسم خريطة للمعنى بأسلوب جديد يرسل إشارة دلالية غامضة بقصد، ثم يقوم بتوصيلها بعناصر دلالية جديدة لاحقة لها؛ لإحداث أمرين:

الأول: الانتقال من الغموض والإبهام إلى التفسير والوضوح، وهذا جانب نفسي مؤثر يزيد في بلاغة المعنى الذي يتطلبه الحدث الكلامي ويلقي بظلاله في نفس المتلقي ويحدث مفارقة مقصودة.

والثاني: مخالفة الأسلوب الشائع لإشعار السامع وتهيئته لخصوصية الدلالة هو إيجاد حدث لغوي متعدد العناصر يحاكي معطيات الخطاب اللغوي المبني على خصوصية السياق الوارد فيه، وهذا شيء لا يمكن تحقيقه باستخدام تركيب الجملة المعهود (ذياب و قزق، د.ت، صفحة ٨٦).

وسواء أعدّ النحاة الواو في هذا التركيب حرفاً دالاً على الجمع أم ضميراً، فإنها تقوم بدور مهم في العمل في الجملة وتدفع بمعناها من الدلالة المعتادة بإسناد الفعل إلى اسم ظاهر أو ضمير إلى دلالة من نوع خاص يعمد

إلى تطوير بنية الجملة إلى مستوى من الأداء يوافق حال المخاطبين والفعل المسند إلى الفاعل، وذلك يتحقق بأمرين متلازمين:

الأول: إسناد الفعل إلى معرفة، وهو الضمير.

والثاني: تفسير الإبهام الذي يكتنف الضمير أو وصفه أو توضيحه.

فالضمير يحتاج إلى مرجع يوضحه ويزيل إبهامه، لكنّ تقديم المضمر على المظهر قصداً يُعدّ مدخلاً يعالج فيه التركيب فعل الإسناد بما يوافق طبيعة دلالة المسند (الفعل) الخاصة وعناصر الحدث اللغوي، فإن هذا الأسلوب ينعقد على أسلوب من أساليب العرب يتيحه النظام النحوي ليفجّر طاقة دلالية جديدة في توظيف معنى الفعل (أسرّوا) ليعكس عناصر الحدث الكلامي في بنية الجملة على نحو فائق التأثير (ذياب و قزق، د.ت، صفحة ٣٨٣).

فالبناء اللغوي الذي يجمع بين الواو والفاعل الجمع يفيد التوكيد والتوضيح، وهو انحراف عن بنية الجملة الفعلية الرئيسة في القياس النحوي، ويفيد أن هذا الفعل مجمع عليه ومتفق عليه، وليس مجرّد موقف لبعضهم؛ فواو الجماعة بإبهامها تفيد الإطلاق والعموم، والتناجي يثير معنى توافق المواقف والمصالح والاجتماع على هذا الموقف من الرسول –صلى الله عليه وسلم– كأنّه يجعلهم في السياق متضامنين متكاتفين جميعاً بهذا التناجي والفعل (ذياب و قزق، د.ت، الصفحات ٣٧٩–٣٨٠).

ويتبين ممّا تقدم أنّ إلحاق علامة الجمع (الواو) بالفعل (أسرّوا) قد دلّ على أنّ هذا الفعل قد صدر من (الذين ظلموا) صدوراً قويّاً جماعيّاً مكثفاً إمعاناً في الكره والحقد على النبي –صلى الله عليه وسلم– إذ بيّن –عزّ وجلّ– قبح وشناعة فعلهم من الإسرار والتآمر على رسوله –صلى الله عليه وسلم–، وأنّهم قد بالغوا في الإسرار والتآمر عليه –عليه الصلاة والسلام–؛ وإذا استقام الأمر في هذا المعنى، فالمتكلم يركن إلى هذا الأسلوب عند إرادة تكثيف حدوث الفعل بصدوره بصورة جماعية (الهتاري، ٢٠٠٧م، صفحة ١٢٢).

إن وصف الضمير (الواو) بالاسم الظاهر بعده (الذين ظلموا) يقدِّم زخماً دلاليّاً يناسب الفعل (أسرّ)، وينسجم مع ما يتناوله من كشف لِما أخفوه من مكر، والبناء اللغوي في الجملة يكشف عن حالهم على نحو غير متوقع، فجاء الفاعل مضمراً مرجعه تالياً له، مخالفاً للمعتاد من أساليب خطاب العرب، موافقاً للخفاء كفعلهم في الإسرار والإخفاء بما في ضمير من إبهام وغموض، ثم تداهم الجملة بما يبهرهم، مما لا يتوقعون من كشف لإسرارهم بوصفهم بـ (الذين ظلموا) (ذياب و قزق، د.ت، صفحة ٣٨٦).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي نج نح نخ نم نى ني﴾ المائدة: ٧١.

تتحدث الآية عن حال بني اسرائيل، فبعد أن أخذ الله ميثاقهم وأرسل إليهم رسلاً كذّبوا فريقاً وقتلوا فريقاً؛ لأنّ أنفسهم المريضة لم تهو ما جاؤوا به، فعموا وصمّوا عن الحق والوفاء بالميثاق الذي أخذه الله عنهم بالإخلاص لعبادته والإذعان لأوامره ونواهيه، ثم تاب الله عليهم فعادوا إلى سابق عهدهم في الغي والضلال، فعمى وصمّ كثير منهم عن الحق والإيفاء بميثاقهم لله تعالى (الطبري (ت٣١٠هـ)، ٢٠٠١م، صفحة ٤٧٨/ ج١٠)، وقد آثرت الآية تركيب إضمار الفاعل المتمثل بـ(الواو) في (عموا وصمّوا) ثم تفسيره بالظاهر (كثير)؛ للإشارة إلى أنّ عميهم عن الحق، وصمّهم عنه، قد اجتمعوا على إيقاعه وتكاثفوا على ذلك، إلا قليلاً منهم رضخ للحق، وهذا مفهوم من لفظة (كثيراً) التي فسّرت الإبهام في ضمير (الواو) في (عموا وصمّوا)؛ فأكثرهم آثروا الضلال على الهدى؛ والتعبير عن ذلك بتركيب: (فعل +ضمير جمع (فاعل)+ بدل) قد أفاد اجتماعهم وتكاثفهم على إيقاع حدث العمي والصمم، ولم يكن ذلك موقف طائفة منهم، بل كان ذلك موقفاً جماعيّاً لأكثرهم.

إن القرآن الكريم بأسلوبه المعجز يصوّر بالتراكيب والكلمات ما يدور في خلجات النفس من خطرات دون أن يخرج عن سنن الكلام العرب، بل إنّه يستثمر إمكانات العربية وتنوع أساليبها ولهجاتها، وقد يجنح إلى ما يخالف الأساليب الشائعة إذا اقتضى المعنى المراد غيرها، وذلك بالانحراف عن البنية التركيبية المعتادة، إلى بنية تحقّق المعنى المقصود، ولتحقيق مبدأ تكثيف الحدث الفعلي أُلتزم التطابق العددي بين المسند الفعلي وما أسند إليه في قوله –صلى الله عليه وسلم–: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم –وهو أعلم بهم– كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون وأتيناهم وهم يصلون) (العسقلاني (ت٧٧٧هـ)، د.ت، صفحة ٤١٥/ ج١٣).

فقد ألحقت واو الجماعة بالفعل (يتعاقبون) مع أن المسند إليه اسم ظاهر (ملائكة) للإشارة إلى تكاثف الملائكة واجتماعهم على إيقاع فعل التعاقب بصورة جماعية، فهم "يتناوبون في الصعود والنزول لرفع أعمال العباد الليليّة والنهاريّة (العينى (ت٨٥٥هـ)، (د.ت)، صفحة ١٥٦/ ج٢٥)، فهم يتزاحمون في تعاقبهم جماعات جماعات، ولا يخفى أن إيقاع الفعل من جماعات يكون أشد وأبلغ من أن يوقعه كل واحد منهم على حدة؛ ولتحقيق دلالة التكاثف في إيقاع الفعل كان إيثار التركيب:

فعل + علامة دالة على الجمع + اسم ظاهر

وهذا المعنى ما كان ليتحقق في الأسلوب القياسي:

فعل + اسم ظاهر

فالتركيب القياسي لا يمكنه الدلالة على أنّ الفعل قد تكاثف على إيقاعه الجماعة؛ ليكون وقعه أشد ومن ذلك قول الشاعر: (جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، ١٩٩٠م، صفحة ١١٧/ ج٢)

نَصَرُوكَ قومُي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

فقد أسند الشاعر علامة الجمع بالفعل (نَصَرُوكَ) مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر (قومُي)، ولم يتّبع الشاعر هذه الاستراتيجية إلّا ليبين للمخاطب اجتماع قومه على نصرته وتكاثفهم على إيقاع النصرة له، وليُفهِم الشاعر المخاطبَ فضل قومه جميعاً عليه، آثر التركيب:

فعل + علامة جمع + اسم ظاهر

فهذا التركيب دلّ على تكاثف قومه لنصرته حتى بات عزيزاً؛ ولو أتى الشاعر بالتركيب الأشهر.

فعل + اسم ظاهر

لما حقّق دلالة اجتماع الفاعلين وتكاثفهم على إيقاع فعل النصرة، ولدلّ الكلام على أن نفرا من قومه هم من نصروه، وليس جلّهم، فلا فضل لجميع قومه على المخاطب، وإنما لنفر منهم، وهذا ما لا يريده الشاعر، لذلك آثر الخروج عن الصيغة القياسية؛ لتحقيق دلالة التكاثف والاجتماع في تحقيق الفعل.

المطلب الثاني: تكثيف الحدث لبنية الفعل بالمخالفة العددية (بالإحالة بضمير الجمع الى المثنى)

علّل الفراء ظاهرة عود ضمير الجمع إلى المثنى، بأنّ العرب تعدّ ما زاد عن الواحد جمعا، فقال: "وربما ذهبت العرب بالاثنين إلى الجمع كما يذهب بالواحد إلى الجمع، ألا ترى أنّك تخاطب الرجل فتقول: ما أحسنتم ولا أجملتم؛ وأنت تريده بعينه، ويقول الرجل للفتيا يفتي بها: نحن نقول كذا وكذا؛ وهو يريد نفسه" (الفراء (ت٢٠٧هـ)، (د.ت)، صفحة ٣١٩/ ج٢).

وذكر أحد الباحثين أنّ الإحالة بضمير الجمع إلى المثنى هي من بقايا مرحلة تاريخية قديمة في اللغة، إذ كان التعبير فيهما عن غير الواحد بصيغة الجمع، وأن التثنية مرحلة لاحقة في التطور اللغوي (الهتاري، ٢٠٠٧م، صفحة ١٢٢).

وذهب محمد جبر إلى أن "التثنية في اللغة ظاهرة ناتجة من تدبر عقلي، ولا يتيسر وجودها إلاّ بعد زمن غير قصير من نضج اللغة، ففي المراحل الأولى من حياة اللغة يحتاج الإنسان إلى التعبير عن الواحد وعن غير الواحد، وهذا ما نجده في معظم اللغات، فصيغتا المفرد والجمع هما القائمتان في جميع اللغات الإنسانية، والتثنية غير موجودة في أكثرها، فالتفكير في التعبير عن الاثنين لاحق للتعبير عن الجماعة" (جبر، ١٩٨٠م، صفحة ٣٢).

وكل ما تقدم لا يعدو أن يكون تفسيراً لعدم التطابق العددي بين الضمير وعائده؛ لأن القاعدة المعيارية للعربية تلزم التطابق بين الضمير وبين ما يحيل إليه من الاسم الصريح، فإن كان المحال إليه مفردا لزم أن يكون الضمير العائد إليه مفرداً، وإن كان مثنًى كان مثنًى، وإن كان جمعاً يكون جمعاً.

وهذه التفسيرات مع اتّكائها على أسس علمية قويمة بعدّ الإحالة بضمير الجمع إلى المثنى من التطور اللغوي، فاللغات عرضة للتطور، إلا إننا لا يمكن الركون إليها والوقوف عند أسوارها؛ لأن فيها اغفالا للمعنى ومقاصد الخطاب التي تعد ثمرة العملية الكلامية، وإلا لكان الاتيان بالصيغة القياسية أولى من العدول عنها، بل لكان العدول عنها خللاً وضرباً من اللغو، وإن كان الأمر كذلك لَما آثر القرآن الكريم المعجز ببيانه في مواطن معينة هذا الأسلوب الشارد عن الأصل.

بل إن من المُسلَّم به أن القرآن الكريم حينما يضرب صفحاً عن صيغة، ويطلب أخرى، لا يفعل ذلك إلا عندما تكون في الثانية فائدة تفتقر إليها الأولى، وإلا لما عدل إليها؛ وهذا ما نتلمسه بوضوح في الآيات التي آثرت الإحالة إلى المثنى بضمير الجمع، ليتحقق من خلال هدر التطابق العددي زخماً دلاليّاً يتمثل بتكثيف الحدث الدال عليه بالفعل وتقويته، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى بي تر تز تم تن تى تي ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لم﴾ ص: ٢١ – ٢٢

فالإحالة بضمير الجمع في (تسوروا، دخلوا، منهم، قالوا) إلى شخصين (خصمان بغى بعضنا على بعض)، فهما اثنان وذكرهما القرآن بصيغة الجمع، والملمح البياني من وراء هذا الأسلوب العدولي هو أن داود –عليه السلام– ملك لا يمكن الدخول عليه إلا بإذن، لأنّ له حراسا يحمونه ويمنعون دخول أي غريب عليه، وما حصل مع داود –عليه السلام– خلاف المألوف، إذ دخل عليه شخصان بصورة مريبة من التسلق لسور المحراب، ودخلا عليه المحراب الذي ينفرد فيه للعبادة، ففزع داود –عليه السلام– من دخولهما المباغت وأشعره ذلك بأن انقلابا قد حصل عليه، وأنّ هذين المتسلّلَين قد أُرسلا من المتقلبين عليه للتحاور معه، كما هي العادة عند الانقلاب على الملوك، فدخولهما المريب كان يوحي بأنّ مكروها قد حصل، وأنّ وراء هذين الشخصين أشخاص كثُر قد أحاطوا به وانقلبوا

عليه، لذا كثّف المولى –عز وجل– هذا الفعل بقوله: (تسوروا المحراب)، (إذ دخلوا على داود)؛ فاستعمل حرف الجر (على) ليشير إلى علو هذا الدخول وقوته، فالتسوّر والدخول بهذه الكيفية يحتاج إلى قوة جمعية كبيرة، لذا أنزلها المولى –عزّ وجلّ– في التعبير منزلة الجماعة الكثيرين لا شخصين عاديين، فكثّف الفعل والحدث وقوّاه بإسناده إلى الجمع (الهتاري، ٢٠٠٧م، صفحة ١٢٣).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ تم ته ثم جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ﴾ يونس: ٨٧

فقد التزمت الآية التطابق العددي في الإحالة إلى موسى وهو هارون –عليهما السلام– بألف الاثنين في (تبؤا)، لكنهما ترخّصت في هذا التطابق في الفعلين (اجعلوا) و(اقيموا)، إذ أحالت بواو الجماعة إلى موسى وهارون –عليهما السلام– وهما شخصان؛ وفي الالتزام بالتطابق بين الضمير وعائده ثُم العدول عن ذلك ملمح بلاغي تنبّه له الزمخشري، فقال: "فإن قلت كيف نوّع الخطاب فثنّى أولا (تبؤا)، ثم جمع (اجعلوا واقيموا)، قلت: خوطب موسى وهارون –عليهما السلام– أن تبوءا لقومكما بيوتاً... وذلك مما يفوّض إلى الأنبياء، ثم سيق الخطاب عامّاً لهما ولقومهما" (الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، (د.ت)، صفحة ٤٧).

ونستشف من كلام الزمخشري أنّه لمّا كان الأمر في (تبوءا) خاصاً بموسى وهارون –عليهما السلام– لذلك التزمت الآية التطابق، وأبعدت عن الفعل (تبوءا) تكثيف الحدث؛ لأنّ الأمر أنْ يوقع هذا الفعل موسى وهارون وحدهما، دون مشاركة أحد من قومهما؛ لكن الأمر في (اجعلوا بيوتكم) و(واقيموا الصلاة) أمر عام لموسى وهارون وقومهما جميعاً، لذلك أسندت الآية الفعل (اجعلوا) و(اقيموا) إلى واو الجماعة لتكثيف الحدث للفعلين؛ لأنّ الأمر بأنْ يوقعه موسى وهارون مع قومهما ويجتمعوا على إيقاعهما كما أُمروا.

الخاتمة

- إن الخروج عن الأصل اللغوي الذي استقرت عليه القاعدة النحوية في النصوص الفصيحة ولاسيّما في النصوص القرآنية، هو لملحظ دلالي ولا يمكن الاكتفاء بإرجاعه إلى لغات أو الإشارة إلى أنه أصل تاريخي.
- إن المتكلم قد يستفرغ من جهده في استهداف مداخل المتلقي، فيضرب صفحاً عن صيغة قياسية إلى أخرى خارجة عن القياس، ولا يفعل ذلك إلا عندما يظهر له أن في الصيغة غير القياسية فائدة معنوية تفتقر إليها الأولى؛ ومن مظاهر ذلك الالتزام بالمطابقة العددية بين الفعل وفاعله المثنى أو الجمع وذلك

بإلحاق علامة تثنية أو جمع الفعل أو الإحالة إلى المثنى بضمير الجمع ولا يتبع المتكلم هذه الاستراتيجية إلا لتحقيق ملمح أسلوبي يتمثل بتكثيف الحدث لبنية الفعل.

- المقصود بتكثيف الحدث لبنية الفعل تكاتف الأطراف الفاعلة على إيقاع الفعل بصورة جماعية قوية تبيّن عظم الحدث المدلول عليه بالفعل.
- يتحقق تكثيف الحدث لبنية الفعل بطريقتين:

الأولى بإلحاق علامة تثنية أو جمع في الفعل المسند إلى فاعل مثنى أو جمع،

الثانية بالإحالة بضمير الجمع إلى المثنى.

- لغة (أكلوني البراغيث) وردت بكثرة مطردة في الكلام الفصيح تدلل على فصاحتهما ولا يمكن الاكتفاء بالقول بأنها لغة، بل إن لورودها في البيان الأسمى وفي الحديث النبوي الشريف ما يبرر استعمالها دلاليّاً وتركيبيّاً ويتمثل ذلك بتكثيف الحدث بصورة جمعية.

المصادر:

ابن حجر العسقلاني (ت٧٧٧هـ). (د.ت). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. (محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن عبد الله بن باز، المحرر) دار الفكر.

ابن مالك. (٢٠٠١م). *شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. (محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد واحد، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت٥١٦هـ). ((د.ت)). *درة الغواص في أوهام الخواص* (المجلد الالولى). طبع لرخصة نظارة المعارف الجليلة في مطبعة الجوائب قسطنطينية.

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ). ((د.ت)). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. لبنان، بيروت : دار الكتب العلمية.

أبو جعفر محمد جرير الطبري (ت٣١٠هـ). (٢٠٠١م). *جامع البيان عن تأويل القرآن* (المجلد الاولى). (محمود شاكر، تحيح: علي عاشور، المحرر) بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي.

أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). (١٩٨٤م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (المجلد الاولى). (الدكتور مصطفى أحمد النماس، المحرر)

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ). ((د.ت)). *معاني القرآن* (المجلد الأولى). (المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، المحرر) مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة .

أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت٨٥٥هـ). ((د.ت)). *عمدة القاري شرح صحيح البخاري* (المجلد د.ط). شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطبعة المنيرية.

أحمد بن محمد المصري الخفاجي (ت١٠٦٩هـ). (١٩٩٦م). *شرح درة الغواص في أوهام الخواص* (المجلد الاولى). (عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، المحرر) بيروت، لبنان.

حسن عون. (١٩٥٢م). *اللغة والنحو*. الإسكندرية، مصر: مطبعة روبال.

رابح بو معزة. (٢٠١٤م). *الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجهها البياني*. دمشق، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

رضي الدين (ت ٦٨٦ هـ) الاستربازي. (د.ت). *شرح الرضي على الكافية*. (يوسف حسن عمر، المحرر) ليبيا: منشورات جامعة بنغازي.

رمضان عبد التواب. (١٩٨٨م). *بحوث ومقالات في اللغة* (المجلد الثاني). القاهرة: مكتبة الخانجي.

سيبويه(ت١٨٠هـ). (١٩٧٧م). *الكتاب* (المجلد الثانية). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الحميد الأقطش. (١٩٩٥). الإسناد في لغة أكلوني البراغيث تحليل بنيوي ومقاربة في المراحل الزمنية للإسناد الفعلي. *مجلة أبحاث اليرموك*(١٣٢).

عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). ((د.ت)). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (عبد الحميد هنداوي، المحرر) مصر: المكتبة التوفيقية .

عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) الجرجاني. (١٩٧٨م). *دلائل الإعجاز*. (محمد عبده ومحمد محمود التركي، المحرر) بيروت، لبنان : محمد رشيد رضا، دار المعرفة.

عبدالله علي الهتاري. (يناير, ٢٠٠٧م). الخروج عن القاعدة النحوية بين الأصل التاريخي والتطور الدلالي. *مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث*.

علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ). (٢٠٠٢م). *التعريفات*. (إبراهيم الإبياري، المحرر) بيروت: الكتاب العربي.

محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ). (٢٠٠٤). *اللمحة في شرح الملحة* (المجلد الأولى). (المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المحرر) المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين (ت٦٧٢هـ). (١٩٩٠م). *شرح تسهيل الفوائد* (المجلد الأولى). (المحقق: د.عبد الرحمن السيد – د.محمد بدوي المختون، المحرر) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

محمد جبر. (١٩٨٠م). *الضمائر في اللغة العربية*. مصر: دار المعارف.

محمد حماسة عبد اللطيف. (١٩٨٤م). *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث* (المجلد د.ط).

محمود فهمى حجازي. ((ب.ت)). *علم اللغة العربية*. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

مصطفى عوض بني ذياب، و حسين يوسف قزق. (د.ت). *اللهجات بين التماسك النصي والقاعدة النحوية لغة أكلوني البراغيث أنموذجاً*.

يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي ابن الصانع ابن يعيش (ت٦٤٣هـ). (٢٠٠١م). *شرح المفصل للزمخشري* (المجلد الاولى). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

References:

Ibn Hajar Al-Asqalani (d. 777 AH). (d.t.). Fath al-Bari, explanation of Sahih al-Bukhari. (Muhammad Fouad Abdel Baqi and Abdel Aziz bin Abdullah bin Baz, editor) Dar Al Fikr.

Ibn Malik. (2001AD). Explaining the facilitation of benefits and completion of objectives. (Mohamed Abdel Qader Atta and Tariq Fathi Al-Sayyid Wahed, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Abu Al-Qasim bin Ali bin Muhammad Al-Hariri (d. 516 AH). ((DT)). Durrat Al-Ghawas in the Illusions of Properties (Volume One). Printed under the license of Nazarat Al-Ma'rif Al-Jalila in Al-Jawa'ib Press, Constantinople.

Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed Jar Allah Al-Zamakhshari (d. 538 AH). ((DT)). Revealing mysterious facts download. Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Abu Jaafar Muhammad Jarir al-Tabari (d. 310 AH). (2001AD). Jami' al-Bayan on the Interpretation of the Qur'an (Volume One). (Mahmoud Shaker, revision: Ali Ashour, editor) Beirut, Lebanon: Arab Heritage Revival House.

Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH). (1984AD). Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab (Volume One). (Dr. Mustafa Ahmed Al-Namas, editor)

Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Dailami al-Farra (d. 207 AH). ((DT)). Meanings of the Qur'an (Volume One). (Investigator: Ahmed Youssef Al-Najati / Muhammad Ali Al-Najjar / Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, editor) Egypt: Dar Al-Masria for Writing and Translation.

Abu Muhammad Mahmoud bin Ahmed bin Musa bin Ahmed bin Hussein Al-Ghaitabi Al-Hanafi Badr Al-Din Al-Aini (d. 855 AH). ((DT)). Umdat Al-Qari Sharh Sahih Al-Bukhari (Volume D. I). A company of scholars with the help of the management of the enlightening edition.

Ahmed bin Muhammad Al-Masry Al-Khafaji (d. 1069 AH). (1996AD). Explanation of Durrat Al-Ghawas in Illusions of Properties (Volume One). (Abdul Hafeez Farghali Ali Qarni, editor) Beirut, Lebanon.

Hassan Aoun. (1952 AD). Language and grammar. Alexandria, Egypt: Rubal Press.

Rabeh Bou Maaza. (2014AD). The sentence in the Holy Qur'an, its forms and graphic orientation. Damascus, Syria: Raslan Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

Radi al-Din (d. 686 AH) al-Istarbazi. (d.t.). Explanation of satisfaction with sufficient. (Youssef Hassan Omar, editor) Libya: Benghazi University Publications.

Ramadan Abdel Tawab. (1988AD). Research and articles in language (Volume II). Cairo: Al-Khanji Library.

Sibawayh (d. 180 AH). (1977AD). The book (volume two). (Abdul Salam Muhammad Haroun, editor) Egyptian General Book Authority.

Abdul Hamid Al-Aqtash. (1995). Attribution in the language of Akloni fleas: a structural analysis and an approach to the temporal stages of actual attribution. Yarmouk Research Journal (132).

Abdul Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH). ((DT)). Hama' in explaining the plural of mosques. (Abdul Hamid Hindawi, editor) Egypt: Al-Tawfiqiya Library.

Abdul Qahir (d. 471 AH) Al-Jurjani. (1978 AD). Evidence of miracle. (Muhammad Abdo and Muhammad Mahmoud Al-Turki, editor) Beirut, Lebanon: Muhammad Rashid Reda, Dar Al-Ma'rifa.

Abdullah Ali Al-Hattari. (January, 2007 AD). Deviation from the grammatical rule between historical origin and semantic development. Dhamar University Journal for Studies and Research.

Ali bin Muhammad Al-Jurjani (d. 816 AH). (2002AD). Definitions. (Ibrahim Al-Ebiary, editor) Beirut: Arab Book.

Muhammad bin Hassan bin Siba' bin Abi Bakr Al-Jadhami Abu Abdullah Shams Al-Din Ibn Al-Sayegh (d. 720 AH). (2004). Al-Lalha fi Sharh al-Malha (Volume One). (Investigator: Ibrahim bin Salem Al-Saedi, editor) Medina, Kingdom of Saudi Arabia: Deanship of Scientific Research at the Islamic University.

Muhammad bin Abdullah Ibn Malik Al-Tai Al-Jiyani Abu Abdullah Jamal Al-Din (d. 672 AH). (1990 AD). Explanation of Facilitation of Benefits (Volume One). (Investigator: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed - Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Editor) Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising.

Muhammad Jabr. (1980 AD). Pronouns in the Arabic language. Egypt: Dar Al-Maaref.

Muhammad Hamasa Abdel Latif. (1984AD). The syntactic sign in the sentence between the ancient and the modern (Volume D. I).

Mahmoud Fahmy Hegazy. ((Bit)). Arabic linguistics. Dar Gharib for printing, publishing and distribution.

Mustafa Awad Bani Dhiab, and Hussein Youssef Qazaq. (d.t.). Dialects between textual cohesion and grammatical rule, the language of Akkaluni fleas as an example.

Yaish bin Ali bin Yaish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad bin Ali Abu Al-Baqa Muwaffaq Al-Din Al-Asadi Al-Mawsili Ibn Al-Sanea Ibn Yaish (d. 643 AH). (2001AD). Al-Zamakhshari's Explanation of Al-Mufassal (Volume One). (Emile Badie Yacoub, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.